

HACIANE Mohamed
Docteur en orthophonie
Maitre de conférences –A-
Université de Tizi Ouzou-Algérie
E-mail :docteur.ortho@yahoo.fr

الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة غير الشرعية

Social, economic and political effects Irregular migration

Abstract:

Irregular migration, illegal migration and illegal immigration, defined by demography as an individual or a group making the transition from one place to another in search of a better socio-economic status, whether political or economic.

The phenomenon of illegal immigration has therefore become one of the most sensitive issues that have recently helped to remove much ink. That is why this issue, with its rapid developments and interrelated causes, has become a major concern for the media, civil society organizations, local institutions, regional and international organizations and research centers. that they are considered a threat to most countries, whether they are recipients or exporters. And with widespread illegal immigration, the situation has become difficult for refugees due to the intensification of state border control.

This requires urgent solutions and international cooperation to provide individual assistance and the protection of the human rights of migrants, in exchange for finding new ways and mechanisms to deal with illegal migration flows and their economic, social and possibly political impact on migrants States.

Keywords:

Migration, illegal migration, illegal immigration

ملخص :

أخذت الهجرة غير نظامية تسميات متعددة بين هجرة غير نظامية وهجرة غير قانونية، وهجرة سرية، و هجرة غير شرعية والتي تعرف حسب علم السكان (الديموغرافيا) بأنها الانتقال فرديا أو جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا. وبذلك أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أحد المواضيع الحساسة التي أسالت الكثير من الحبر في الآونة الأخيرة. بحيث أصبحت هذه القضية بتطوراتها المتسارعة وأسبابها المتشابكة مساحة واسعة لاهتمام وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية ومراكز الدراسات وجعلت كل أنظار السياسيين، والقانونيين، وعلماء الاجتماع، وغيرهم من الباحثين يرون أنها تشكل خطر يهدد معظم الدول سواء كانت هذه الدول مستقبلة أو مصدرة لها ، و مع الانتشار الواسع وتفشي الهجرة غير الشرعية أصبح الوضع صعبا بالنسبة لللاجئين من خلال تشديد الدول في مراقبة الحدود. وهذا يتطلب من الجميع حلا عاجلاً و تعاوناً دولياً لتقديم مساعدة وحماية فردية من نوع خاص لحقوق المهاجر الإنسانية، مقابل البحث عن طرق وآليات جديدة لمعالجة تدفقات الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية على الدول.

الكلمات المفتاحية :

الهجرة، الهجرة غير الشرعية .

1- تعريف الهجرة غير الشرعية :

تعرف الهجرة في علم السكان (الديموغرافيا) بأنها الانتقال - فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا. أما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها. (سامى محمود، أسامة بدير، 2009 ، ص 7)

أما الباحث " علي الحوات " فيعرف الهجرة غير الشرعية على أنها " انتقال أشخاص أو مجموعة من الأشخاص من دولة إلى أخرى بدون إذن قانوني من البلد المقصود، وذلك بقصد العمل أو الإقامة لفترة قصيرة أو طويلة، أو الإقامة الدائمة "

في حين عرفها المشرع الجزائري على أنها مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وهي أيضا مغادرة الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود وبذلك يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية هي عبارة عن رحلة قاسية من العذاب

يسلكها المهاجر نحو بلد ما بطريقة غير شرعية ومخالفة للقانون، أي من غير المنافذ المعدة للدخول والخروج وبدون إذن من الجهات المختصة (رابح طيبي ، 2009 ، ص 21)

2- أنواع الهجرة: تنقسم الهجرة إلى نوعين رئيسيين هما:

1- هجرة مشروعة

2- هجرة غير مشروعة.

أ- الهجرة المشروعة:

تعني الهجرة الشرعية أو المنظمة أو القانونية، ذلك النوع من الهجرة الذي يتم وفق المتطلبات والأعراف والقواعد الشكلية والموضوعية المعمول بها دولياً والمتطلبة وفق كل قانون كل دولة على حدة... وأهمها:

- لا بد أن يحمل المهاجر وثيقة سفر ، و أن يكون ممنوعاً من مغادرة الدولة التي ينتمي إليها لأسباب قانونية.

-أن يحصل على إذن شرعي للدخول إلى الدولة الراغب الهجرة إليها.

-أن يستهل إقامته وينتهيها في الدولة وفق المسموح والمقرر طبقاً لقوانينها وأنظمتها وما حصل عليه من مدة، وتأسيساً على ما سبق ذكره يتضح أن مدى الشرعية يتوافر في علم الدولة بذلك المواطن واتجاهه وعلم الدولة الراغب الهجرة إليها في وفوده إليها ودخوله وإقامته بها.

ب- الهجرة غير الشرعية:

وسوف نقسم هذا النوع من الهجرة طبقاً لقواعد القانون الدولي الخاص إلى نوعين:

النوع الأول:

الهجرة غير الشرعية - بالمعنى المتعارف عليه - أي عدم حمل المهاجر لوثيقة سفر وعدم تمتعه بالإذن الشرعي للدخول... وهذا بداية يعني أن هذا الشخص قد خرج من بلده من الأماكن المحددة والمتعارف عليها، وكذلك دخل إلى الدولة المراد الهجرة إليها عن طريق غير مسموح ومتعارف عليه من سلطات تلك الدولة.

النوع الثاني:

هو يبدأ بطريق غير شرعي - أي تتوافر به كافة ما سبق ذكره ولكن يقوم ذلك الشخص بتقنين وضعه طبقاً لقوانين تلك الدولة. (مساعدة عبد العاطي شتيوي ، 2014 ، ص 10-11)

3- آثار الهجرة غير شرعية :

أ- الآثار الاقتصادية :

تقوم الجماعات المهربة بتنظيم الجريمة حيث تقوم بتهديد الاقتصاد الإقليمي والعالمي عن طريق التدخل خاصة في الدول التي تمر بمراحل تحول اقتصادها إلى اقتصاد السوق بشكل إيجابي يتمثل في قيامها

بغسل أموالها والمتحصلة من تجارتها غير المشروعة، حيث لا يتم دفع ضرائب على تلك الأموال مما يؤدي إلى حرمان تلك الدولة من موارد مالية إضافية كان من الممكن توظيفها في مشروعات عامة واستثمارية، إضافة إلى تأثير تلك الأموال بطريقة سلبية على الأنظمة المالية والمصرفية واستقرار أسعار الصرف.

ب- الآثار الاجتماعية :

تؤدي الهجرة عموماً إلى تغيير في التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ كنتيجة لما يسمى بالانتقاء الهجري Immigration choisie حيث يترتب على الهجرة انتقال العناصر الثابتة من المجتمع وبصفة خاصة الذكور إلى دول المهجر، مما يؤثر بالسلب على التركيبة الاجتماعية للمجتمع (المهاجرين منه واليه...) إلا أننا نجد أن عامل حل نقص الخصوبة في البلدان الاشتراكية قلل الهجرة من تلك البلاد إلى حد ما حيث تؤثر الهجرة على النسيج الاجتماعي للمجتمع ومن ثم تكوينه حيث ينتج عن ذلك تفشي ثقافة اللاشريعة والخروج على القانون، حيث لا يشعر المجرم بأنه شخص فاسد فيعمل على أنه يصنع بنفسه رأياً مخالفاً لكل ما هو شرعي، فيقوم بنشر ثقافة أن كل شيء قابل للبيع من خلال عرضه للرشوة في سبيل إذابة وإزالة أية عقبات تتصدى له، هذا ما أكدته تقرير الأمم المتحدة أن مصادر أموال عصابات الجريمة المنظمة وتجارها من مخدرات وسلاح وبشر تتجه نحو إضعاف الشباب (عقله وبدنه وصحته) لما في ذلك من مساعدة على الانحطاط والانحلال الأخلاقي في المجتمع وما يترتب عليه من انخفاض للقدرة الإنتاجية والاقتصادية وما يتبعه من تفكك اجتماعي.

كما تتأثر الناحية الاجتماعية بالجريمة المنظمة لما تمارس تلك الجماعات من تحكم في المنظمات الاجتماعية الرسمية وغير الحكومية عن طريق التدخل بطريقة غير شرعية (رشوة، تقديم مساعدات، تسهيلات) بغرض إرساء أفكارها وتجنيد ضعاف النفوس القائمين على أمر تلك المنظمات لتنفيذ أغراضها. كما تهدد الجماعات المنظمة القائمة على التهجير غير الشرعي للمهاجرين سيادة الدولة ونسيجها الاجتماعي فتمثل نقطة خطر حتى على حقوق الأشخاص الذين كانوا هدفاً لتلك الجرائم بغض النظر عما تسببه من فقدان للثقة في العملية الديمقراطية في البلاد المختلفة التي تسيطر عليها تلك الجماعات. (بوعافية ليندة ، 2013 ، ص 28-29)

4- إيجابيات و سلبيات الهجرة غير الشرعية:

أ- إيجابية الهجرة غير الشرعية:

ومن بين إيجابيات الظاهرة نجدها تساعد إقتصاد الدولة المستقبلية عن طريق سد فراغ الوظائف ذات الراتب المنخفض كما تساعد في رفع معيشة الأفراد الموجودين بطريقة غير شرعية على أراضي تلك الدولة، حيث أن الباعث الرئيسي لعملية الهجرة غير الشرعية هو البحث عن مستوى أعلى للدخول إضافة إلى مستويات عدة للتسويق، حيث توجد خيارات متعددة للمتسوق، مما يساعد على ازدهار العملية

الاقتصادية كما يقوم المهاجر غير الشرعي مع ضرائب المبيعات والعقارات في حالة تملكهم لها في الدولة المستقبلية له أمام عدم دفعه للعديد من الضرائب الأخرى لعدم إدراجه في كشوف ودفاتر تلك الدولة كدافع للضرائب. وكذا قيام هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين بتأجير وحدات منزلية بأماكن يصعب تواجد المواطنين بها، مما يساعد على إعمارها، على الرغم من تكوينهم لمجموعات قد يكون من الصعب السيطرة عليها مستقبلاً نظراً لعددتهم ودياريتهم وحدهم بمدخل ومخارج تلك الأماكن. (بوعافية ليندة ، 2013 ، ص 30-31)

ب- سلبيات الهجرة غير الشرعية:

- حرمان البلاد التي يخرج منها المهاجرون من بعض رؤوس الأموال والأيدي العاملة ومن كفاءة أبنائها ، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج القومي .
- قد تنطوي الهجرة المتجهة إلى قلب الوطن على بعض النواحي الاستغلالية والاستعمارية .
- تؤثر الهجرة الخارجية على الوحدة القومية .
- استغلال العناصر النازحة في خدمة أغراض سلبية لأمم أخرى فيأخذون منهم الخونة والجواسيس .
- أن الهجرة الخارجية تؤدي إلى نقص عدد السكان في الريف عن طريق الهجرة إلى الخارج ، وهذا قد يؤثر على الإنتاج الزراعي تأثيراً سلباً لأن الزراعة تفتقد بذلك الأيدي العاملة التي تحتاج إليها ، ويحدث ذلك إذا كانت البلدان المهاجر منها غير مكتظة بالأيدي العاملة. (عادل ابوبكر الطلحي ، بدون سنة ، ص 18-19).

5- الآليات الاقتصادية والاجتماعية للوقاية من الهجرة غير الشرعية :

1- التربية والتعليم :

يقع على عاتق الوالدين تربية أبنائهم تربية صالحة ، و تنشئتهم على حب الخير و الفضيلة ، و في سبيل ذلك يجب أن يضحيا من أجلهم ، و على الأب و الأم أن لا يكونان أنانيين و يهتم كل منهما بشؤونه و عدم ترك الأولاد للضياع فإن التنشئة الأولى للطفل بين أعضاء أسرته لها بالغ الأثر في تكوين شخصيته فيما بعد فإن كانت تنشئة صحيحة ، فإن الطفل يكتسب شخصية سليمة ، أما إذا كانت تنشئة سليمة فإن الطفل سيكون على الأرجح منحرفاً .

و عند خروج الطفل من البيت و الالتحاق بالمدرسة ، فإن على المعلمين في جميع الأطوار التعليمية أن يأخذ الرسالة على محمل الجد و تأدية مهامهم بكل أمانة و إخلاص و محاولة تقوية و تثبيت الهوية الوطنية لدى الأفراد منذ الصغر ، و أن لا يقتصر دور المعلم على نقل المادة العلمية فقط ، و إنما يجب عليه أن يكون مرشداً و ناصحاً و موعياً .

2 - كيفية مواجهة مواقف الفشل و الإحباط :

مواقف الإحباط حتمية لا يمكن إلغاؤها كلية منت حياة الإنسان ، و لكن كل ما هناك هو تقليل شعور الإنسان بها ، ويمكن أن يأتي ذلك هن طريق :

أ- تدريب الانسان و تعويده على تحمل قدر معين من الاحباط منذ الصغر دون أن يؤثر فيه هذا الإحباط تأثيرا سيئا ، وذلك أن الحياة لا يمكن أن تعطي للإنسان كا ما يريد ، متى و كيف ، و أينما يريد فإذا كان الأبوان يلبيان مطالب ابنهما كلها ، فإنه سوف يصدم عندما يخرج إلى العالم الخارجي .

ب- يتعين على الفرد ألا يخلق هوة سحيقة بين مستوى طموحه و مستوى اقتداره بمعنى ألا يبالغ في طموحاته و أماله و أهدافه حتى لا يعجز إمكاناته المادية و الجسدية ، و العقلية دون بلوغ هذه الأهداف ، و إنما عليه أن يرسم لنفسه أهدافا تقع في حدود إمكانياته .

ذلك لأن التفاوت بين مستوى الاقتدار و مستوى الطموح يصيب الإنسان بالشعور بالفشل و الإحباط و يضعف الثقة في النفس ، و الشعور بالتعاسة و ضالة الحظ

ج - يمكن للإنسان أن يتحاشى الوقوع في كثير من مواقف الإحباط و حيراته عن طريق إتقان وضع الخطط ، و البرامج التي يرسمها لنفسه و عمل حسابات دقيقة لكل المتغيرات و الاحتمالات حتى لا يفاجأ لوجود عقبات غير متوقعة

و عدم ازدحام الخطط بالنشاط الذي يتعارض معه فالخطة يجب أن تكون مقترنة بجدول زمني للأهداف

3- عوامل التقدم و النجاح في الحياة :

1- مقدار ما يتميز به الفرد من الصبر و المثابرة و الجد و قوة الاحتمال

2- مقدار ما يتمتع به من الطموح و الأمل و الرجاء و التفاؤل

3- مقدار ما يوجد لدى الفرد من الدافعية و الرغبة و الحماس و الاهتمام بعمله

4- مدى تمشي عمل الإنسان مع اهتماماته و رغباته و هواياته

5- مقدار تكيفه النفسي و الاجتماعي و العائلي و الأسري

6- القدرة على التخطيط بين الأهداف و الوسائل و الخطط

7- الظروف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية السائدة في المجتمع

8- مقدار ما يتوفر للإنسان من التراث العلمي أو الميراث الثقافي

4- الأمن الاجتماعي :

لا شك أن تأمين المتطلبات الأساسية لقيام المجتمع العربي مرتبط بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية فبقدر ما تكون عملية متقدمة في تحقيق المنجزات بقدر ما يكون الميدان مهياً لقيام أمن مبني على أسس ثابتة في دعائمه و مقوماته .

و من ثمة فإن أي مجتمع بحاجة إلى تجهيز بالمؤسسات القادرة على تحمل مسؤوليات محددة في عملية الإنماء و التطوير ، و قادرة على تأدية الوظائف و الخدمات المطلوبة منها .

فبأي تطور اقتصادي لا يرافقه تطور في المؤسسات و الأجهزة يبقى قاصرا على تلبية حاجات المواطنين فتلعب آثاره الايجابية لتظهر مكانها تلك الآثار السلبية و أهمها الفوضى في توزيع المداخيل و ترشيدها و استثمارها و نمو قطاعات على حساب أخرى و ما سيتبع ذلك من خلل في البنية الاجتماعية ككل وقصور في تأدية الخدمات الاجتماعية المكملة لبعضها البعض. (فايز بركان ، 2012 ، ص 65-69).

خلاصة :

تعد ظاهرة الهجرة غير شرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة و لكن هذه الظاهرة اقتصرت أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط و مع أن هناك جهود تبذل للحد من هذه الظاهرة فإنها بقيت محدودة النتائج و مازالت الآليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على التحكم فيها و في آثارها سواء على الدولة المصدرة أو الدولة المستقبلة .

المراجع :

- 1- بوعافية ليندة (2013) : الهجرة غير الشرعية و مكافحتها ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون ، تخصص القانون الدولي و حقوق الانسان ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية .
- 2- رابح طيبي (2009) : الهجرة غير الشرعية (الحرقه) في الجزائرمن خلال الصحافة المكتوبة ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والإتصال
- 3- عادل ابوبكر الطلحي (بدون سنة) : الشباب و ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مؤتمر الشباب والهجرة
- 4- مساعد عبد العاطي شتيوي (2014) : التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ندوة الهجرة غير الشرعية - الأبعاد الأمنية والإنسانية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - سطات - المملكة المغربية
- 5- سامي محمود، أسامة بدير (2009) : أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب، مركز الأرض لحقوق الانسان سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية ، العدد 68 ، القاهرة .
- 6- فايزة بركان (2012) : أليات التصدي للهجرة غير الشرعية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، تخصص علم الاجرام و العقاب ، جامعة الحاج لخضر باتنة